تسجيل ما لايقل عن 627 حالة اعتقال تعسفي في شباط 2017

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 4 آذار 2017

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011
وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جميع إحصائيات الضحايا الذين قتلوا في سوريا.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: تفاصيل التقرير

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
- حالات إطلاق سراح من مراكز احتجاز المختلفة.
- نقاط مداهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
- حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى.

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شباط

رابعاً: التوصيات

أولاً: المقدمة:

تكاد تكون قضية المعتقلين المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أي تقدم يذكر على الرغم من تضمينها في بيان وقف الأعمال العدائية، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99 % من مجموع المعتقلين.

منهجية التقرير:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99 % منهم لدى قوات النظام السوري بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل قوات النظام السوري، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر شباط تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9 % من حالات الاعتقال التي تقوم بها قوات النظام السوري بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها يأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9 % من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 117 ألف حالة اعتقال، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99 % منها لدى قوات النظام السوري)، لا تشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجريمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها المنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميزت الاعتقالات التعسفية في شباط بقيام قوات النظام السوري بعمليات مداهمة واعتقال شبه يومية شملت المدنيين في الأحياء الرئيسة في مراكز المدن والتجمعات السكانية الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال الشرائح العمرية بين18 – 42 عاماً، وذلك بهدف التجنيد القسري، كما شملت عوائل النشطاء ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة القاطنين في مناطق سيطرته، كما قامت قوات النظام السوري بعمليات مداهمة واعتقال موسعة في أحياء مدينة حمص عقب التفجيرات التي استهدفت مراكزه الأمنية في المدينة، وقامت قوات النظام السوري بعمليات دهم واعتقال شبه يومية في عدة مناطق من ريف حماة الجنوبي الخاضع لسيطرته، كما شملت عمليات الدهم والاعتقال بهدف التجنيد القسري عدة مناطق في محافظة ريف دمشق.

تنظيم داعش استمر أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال المخالفين للتعاليم المفروضة قسراً من قبل التنظيم، وأيضاً أصحاب محلات الاتصالات ومقاهي الإنترنت ومحلات الصرافة، والمدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة. كما قام تنظيم جيش خالد بن الوليد التابع لتنظيم داعش في محافظة درعا، بعمليات دهم واعتقال موسعة في بلدات تسيل وجلين بريف محافظة درعا.

قوات الإدارة الذاتية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تركزت عمليات الاعتقال هذه في مدينة الحسكة، ومدينة عفرين بريف محافظة حلب، إضافة إلى حملات موسعة للاعتقال بهدف التجنيد القسري تركزت في مدن القامشلي بريف محافظة الحسكة ومدن عفرين وعين العرب بريف محافظة حلب.

تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) قام بعمليات اعتقال موسعة شملت النشطاء الإعلاميين ونشطاء العمل المدني والخدمي، وبشكل خاص في مدن سلقين وحارم بريف محافظة إدلب.

الجدول التالي يوضح توزع حالات الاعتقال التي حصلت في شباط، والتي تمكنَّا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.

حصيلة الاعتقالات التي وثقت في شباط توزعت على النحو التالي:

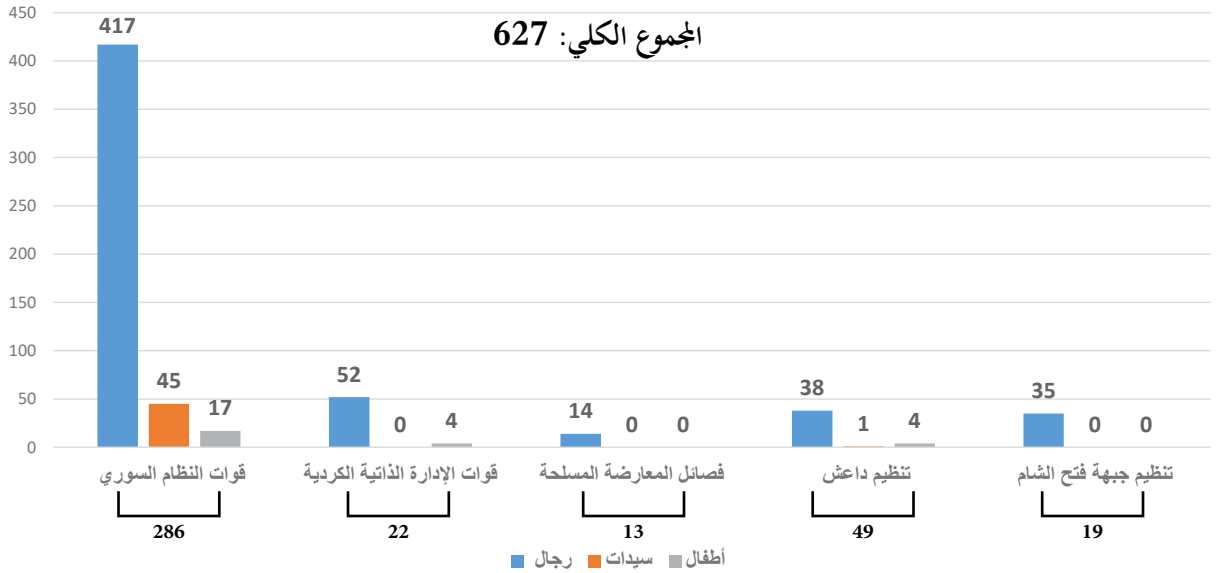

أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

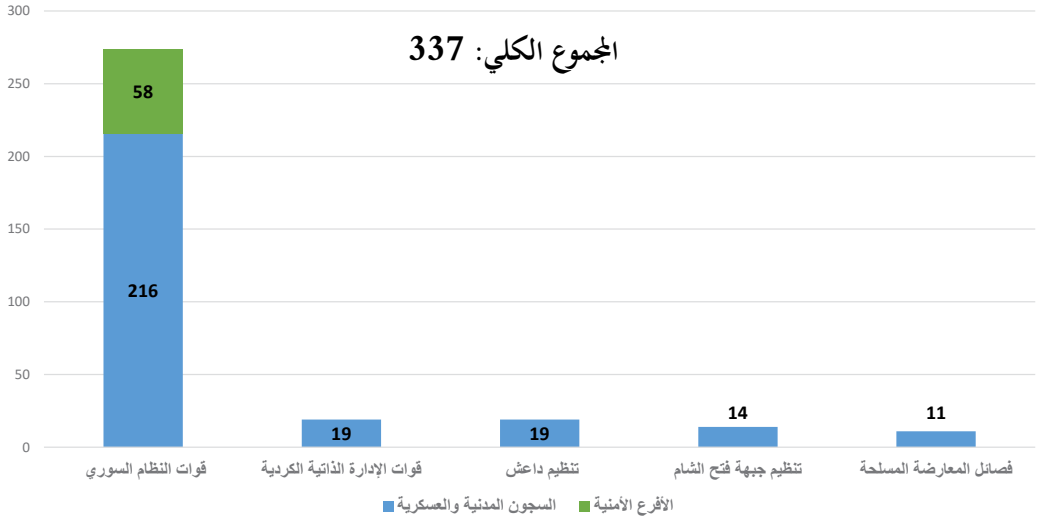

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

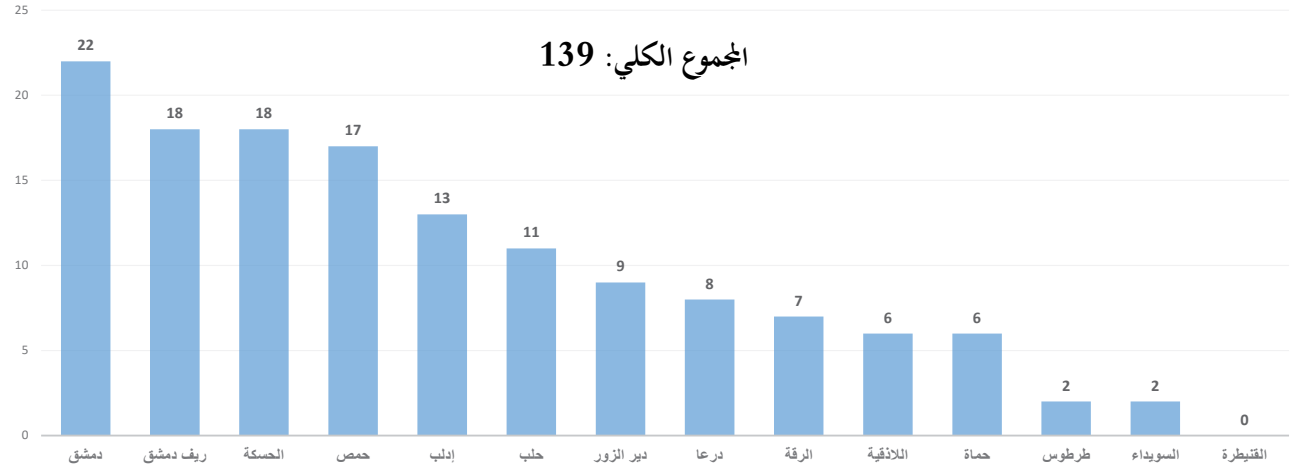

الجهات المسؤولة عن المداهمات:

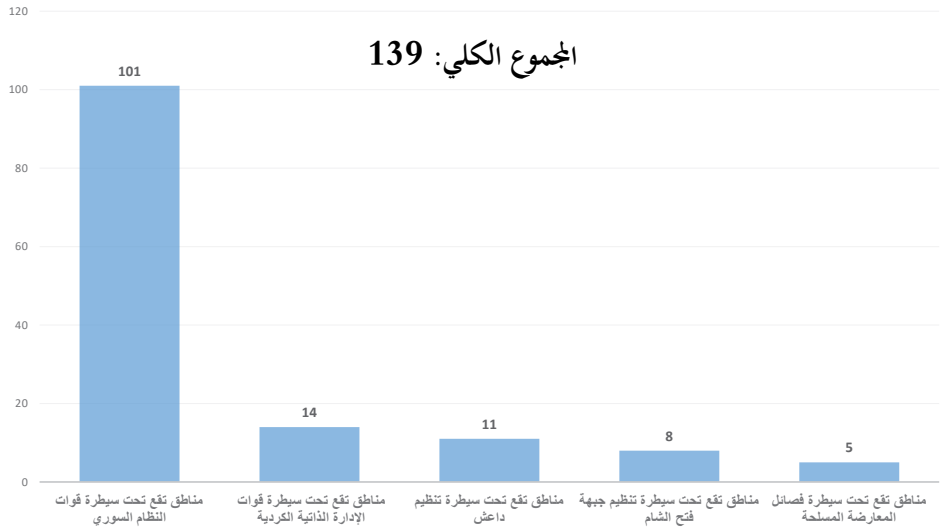

حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى:

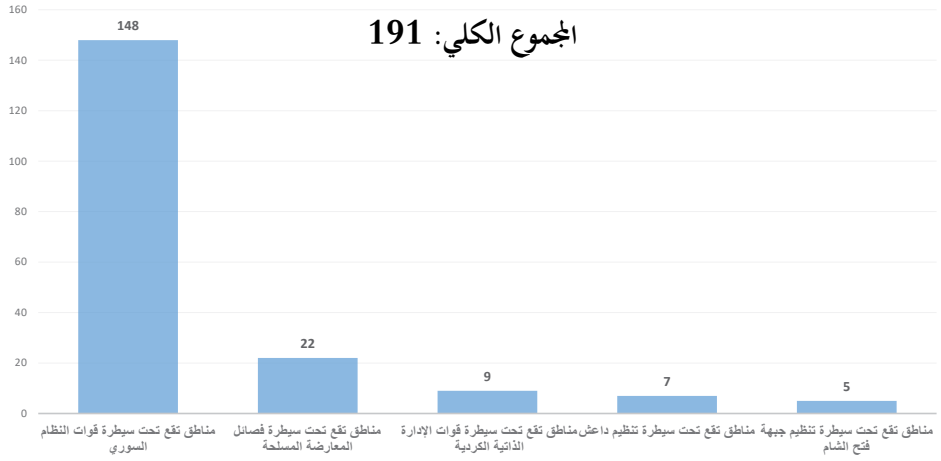

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شباط:

قوات النظام السوري:

(لم نستطع ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، سيدة، من حي برزة في مدينة دمشق، تولد عام 1987، ربة منزل، اعتقلتها قوات النظام السوري لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها بالقرب من حي برزة شمال مدينة دمشق يوم الإثنين6 / شباط/ 2017، واقتادتها إلى جهة مجهولة، ومايزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

الطالب الجامعي سعد المحمد، من حي الضاهرية بمدينة حماة، تولد عام 1995، طالب في السنة الثانية في كلية الهندسة المدنية في جامعة البعث بمدينة حمص، الإثنين 13/ شباط/ 2017 اعتقلته قوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري من مكان وجوده في السكن الجامعي بمدينة حمص، واقتادته إلى جهة مجهولة، ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات الادارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني):

حسين عمر، فنان تشكيلي وعضو حزب يكيتي الكردي، من أبناء بلدة معبدة بريف محافظة الحسكة الشرقي، يوم الخميس 9/ شباط/ 2016 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان إقامته في بلدة معبدة، واقتادته إلى جهة مجهولة، ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الناشط الإعلامي جلنك عبد الله كنعو، من أبناء بلدة جل آغا بريف محافظة الحسكة، البالغ من العمر 24 عاماً، طالب جامعي، مراسل شبكة "كوردستريت" الإخبارية، يوم السبت 4/ شباط/ 2017 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية أثناء مروره على أحد الحواجز التابعة لها على أطراف بلدة الجوادية واقتادته إلى سجن مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة، ثم أفرجت عنه من السجن ذاته يوم الأحد 5/ شباط/ 2017.

صالح نور المشهد، من مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي، تولد عام 1984، مساعد جراح في المشفى الوطني لمدينة منبج، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لقوات الإدارة الذاتية إثر مداهمة مكان إقامته في مدينة منبج يوم الجمعة 3/ شباط/ 2017، واقتادته إلى جهة مجهولة، ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) :

الدكتور نجيب كلاوي، من مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب، طبيب بشري ومدير المشفى الميداني في مدينة جسر الشغور، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام بعد مداهمتها مشفى جسر الشغور الميداني يوم الأربعاء 8/ شباط/ 2017، تم اقتياده إلى مخفر المدينة، أفرج عنه يوم الثلاثاء 21/ شباط/ 2017.

الأستاذ أحمد كمال بكرو، من مدينة سلقين بريف محافظة إدلب الغربي، رئيس مكتب التوجيه في المجمع التربوي لمنطقة حارم سابقاً، وممثل عن منطقة حارم في الهيئة السياسية لمحافظة إدلب، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام من مكان عمله في مدينة سلقين يوم الخميس 9/ شباط/ 2017 واقتادته إلى جهة مجهولة، أفرج عنه يوم الثلاثاء 14/ شباط/ 2017.

جهات أخرى:

الطفل عمران رشاد البصل، من بلدة كفر رومة بريف محافظة إدلب الجنوبي، يبلغ من العمر 14 عاماً، تعرض للاختطاف من قبل مسلحين مجهولين بالقرب من منزله في بلدة كفر رومة يوم السبت 25/ شباط/ 2017، ويوم الأحد 26/ شباط/ 2017 قام الخاطفون برميه أمام مسجد البلدة بعد قيامهم بتعذيبه وضربه بشكل مبرح في عدة مناطق من جسده.

صورة تظهر عمران رشاد البصل وعلى جسده آثار تعذيب:

رابعاً: التوصيات:

1. لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

2. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.

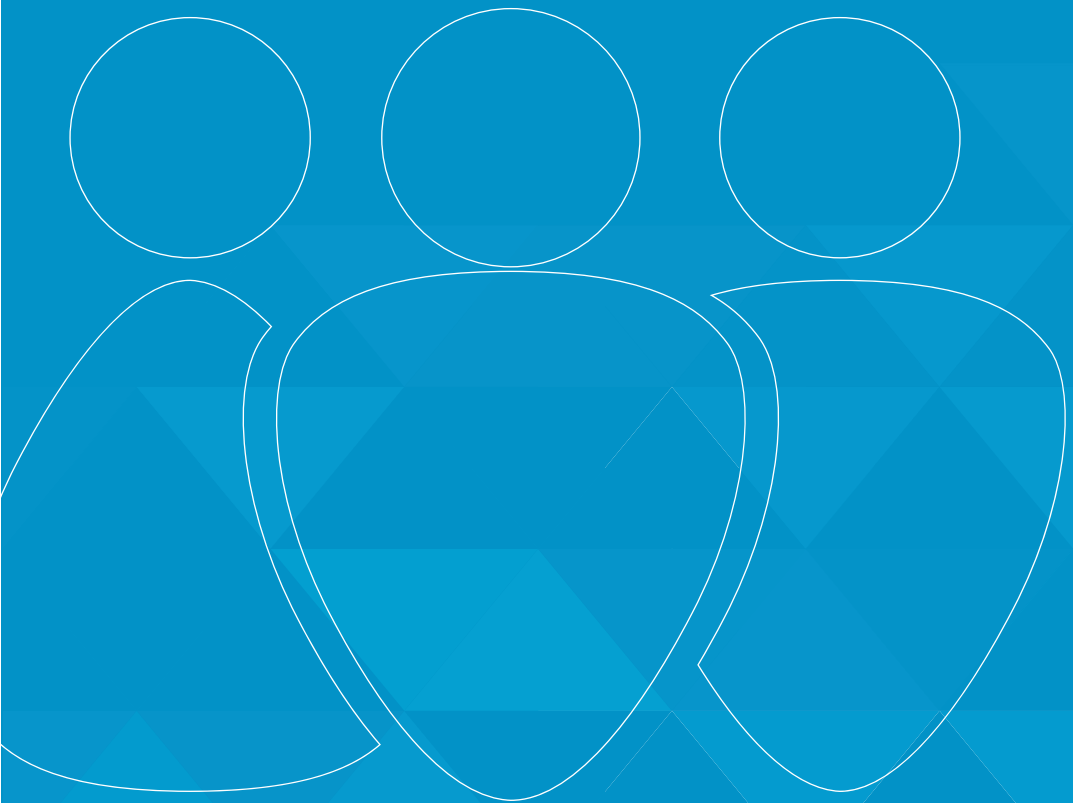

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org